

## الذخر الحرير ٨٠

عامر بهجت

إذا المحرم عليه ما هو؟ قال ويحرم عليه أي على العامي تتبع الرخص. ما ما هو تعريف؟ شف الشارح بين معنى تتبع الرخص. قال وهو أنه كلما وجد رخصة في مذهب عمل بها. يعني الرجال يبحث عن شرع الله ولا يبحث عن هوى نفسه - [00:00:01](#) وعن الرخص ها؟ هو نفسه كلما وجد رخصة في مذهب عمل بها ولا يعمل بغيره في ذلك المذهب بل هذا هذه الفعلة زندقة من فاعلها ويفسق بها به أي بتتبع الرخص فإن القائل بهذه الرخصة في - [00:00:20](#) المذهب لا يقول بالرخصة لا يقول بالرخصة بتلك الرخصة الأخرى إذا المقصود أنه لا يجوز أيش لا يجوز تعمد تتبع الرخص ولكن جوزنا الانتقال ما الفرق بين الانتقال وتتبع الرخص؟ هو ما ذكره الشارح؟ يعني الشارح - [00:00:37](#) ماء يعني نشوف الشيخ الانتقام إذا كان هو يبحث عن شرع الله فهذا انتقال ليس بممنوع الرجل قصده ونيتته شرع شرع الله هذا ليس بانتقال ممنوع. وأما إذا كان قصده نيتته البحث عن الهوى والرخصة. فهذا أيش؟ جائز ولا ممنوع - [00:00:58](#) هذا ممنوع واضح قال ويجب أن يعمل مفتي مجتهد بموجب اعتقاده فيما له وعليه. المفتي المجتهد يجب أن يعمل بما يعتقد فيما له عليه وهذا واضح وأن عمل عامي بماء وسبق هذا أصلا سبق عندنا أن - [00:01:22](#) المجتهد يجتهد ولا يقلد وأن عمل عامي بما افتاه مجتهد في حادثة لزمه البقاء عليه قطعا وليس له الرجوع عنه إلى فتوى غيره في تلك الحادثة بعينه وهذا اللي تفرق به بين هذه المسألة وبين المسألة التي سبقت - [00:01:41](#) أنه لا يلزمه إلا ينتقل فيما عمل به فيما عمل به يعني من جهة جنس المسألة أما هنا في عين المسألة في عين الحادثة عامل بفتوى في حادثة معينة وانتهت هذه الحد خلاص ليس له أيش؟ أن - [00:02:00](#) يترك ذلك والا بان لم يعمل بما افتاه المجتهد فالصحيح أنه لا يلزمه العمل به إلا بالتزامه يعني إذا لم يعمل. سأل الشيخ وقبل أن يعمل قال سألوا عن مسألة طلاق سألوا عن مسألة طلاق قبل ما يطلق قبل ما يصلي ها - [00:02:18](#) هل له أن يسأل غيره وينتقل عن قول الشيخ نعم له ذلك قال إلا بالتزامه ذلك يعني إذا هو الزم نفسه وخلاص وقيل يلزمه إذا وقع في نفسه صحته طبعاً قوله إلا بالتزامه يعني - [00:02:37](#) يحتاج إلى نظر ما ما معنى إلا بالتزامه طب إذا هو التزم ثم يعني نكل أو رجع عن التزامه. ما ما الحكم؟ ما الأشكال في أن يرجع وقيل يلزمه إذا وقع في نفسه صحته وحقيقته - [00:02:52](#) بعضهم قال إذا أنت يعني العامي في نفسه أن هذا صحيح لا يرجع عنه وقيل الزموا بالشروع فإن لم يشرع سأل غيره. وقيل بالافتاء بمجرد ما افتاه لزمه العمل به. لأنه في حقه كالدليل بالنسبة للمجتهد - [00:03:06](#) كما لو لم يوجد غيره أو حكم به عليه حاكم. إذا كل هذه حالات أن يلتزم به يعني الذي في المتن هو القول الأول وهو أنه يلزمه إذا التزمه أو إذا عمل به - [00:03:21](#) والقول الثاني أنه ينظر إلى ما يعتقد العام. إذا هو في نفسه أن هذا هو الصحيح يعمل به وبعضهم قال إذا شرع وبعضهم قال لا بمجرد ما افتاه لا يحتاج التزام ولا يحتاج أيش - [00:03:37](#) عمل بل بمجرد ما افتاه لا يجوز له أن يأخذ بقول غيره هو الأول هو الذي في المتن ثم قال وأن اختلفا عليه أي العامي مجتهدان بان افتاه واحد بحكم وآخر بحكم آخر - [00:03:52](#) هذا الشيخ قال حلال وهذا الشيخ قال حرام ماذا يصنع العامي؟ قال تخير في الأخذ على الصحيح يعني يتخير أن شاء أخذ فتوى

الشيخ هذا او الشيخ الثاني وذكره ابو الخطاب ظاهر كلام احمد - 00:04:07

ان قال ابو الخطاب ظاهر كلام احمد هذا هو اللي هو التخيير فانه سئل عن مسألة في الطلاق فقال ان فعل حنف انيس فقال السائل

ان افتاني انسان الا احث - 00:04:23

انسان لا يحث قال تعرف حلقة المدنيين قال نعم قلت فان افتوني حل ؟ قال نعم هذا بالنسبة لهذا الباب اي نعم ثم انتقل الى فصل

اخر يتعلق بالفتوى - 00:04:37